

تَطْزِيرُ

مَسْنَدُ الشَّيْخِ رَجُلَيْنِ

قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: مَا مَذْهَبُكَ؟

تَصْنِيفُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

مَنْقُولٌ مِنَ السَّجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِلشَّيْخِ الدَّكْتُورِ
صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ الْعُصَيْمِيِّ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِإِسْرَائِيلَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



تَطْرِيزُ

مَسْأَلَتِي فِي رَجُلَيْنِ

قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: مَا مَذْهَبُكَ؟

سَيِّدُ الْبَلَدِ شَرَفٌ وَحُجَّةٌ وَتَطَرُّزٌ لِمَا أَفْضَلُهُ الشَّيْخُ (١٥٥)

تَطَرُّزٌ

مَسْأَلَتِي فِي رَجُلَيْنِ

قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: مَا مَذْهَبُكَ؟

تَصْنِيفُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنُ يَمِيَّةَ

المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

مَنْقُولٌ مِنَ السَّجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِلشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ الْعُصَيْمِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِإِسَائِمِهِ وَلِأَسْمَائِهِ

النُّسخة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للإعلام بالأخطاء الطبّاعية والاستدراكات والاقتراحات؛

يُرجى المراسلة على البريد التالي: Abdellahdj24@gmail.com

الحمد لله ربّنا، وأشهد ألاّ إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده
ورسوله.

أَمَّا بَعْدُ:

فهذا هو (الدّرس الخامس والعشرون) من (برنامج الدّرس الواحد التّاسع)،
والكتاب المقرّوء فيه هو «مسألة في رَجُلَيْن»، لشيخ الإسلام أبي العباس ابن تيميّة
الحفيد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وقبل الشُّروع في إقرائه لا بدّ من ذكر مقدّمتين اثنتين:

المُقَدِّمَةُ الْأُولَى: التَّعْرِيفُ بِالْمُصَنِّفِ

وتنظَّمُ في ثلاثة مقاصد:

• المقصد الأول: جَرُّ نَسَبِهِ:

هو الشَّيْخُ العَلَّامَةُ أحمدُ بن عبد الحليم بن عبد السَّلام النُّمَيْرِيُّ الحَرَّانِيُّ الحنبليُّ، يُكْنَى بـ (أبي العبَّاس)، ويُعرَف بـ (شيخ الإسلام)، وبـ (ابن تيمية)؛ نسبةً إلى جدِّه له، وبـ (تقيِّ الدِّين)؛ وبه اشتَهَرَ في كُتُب فقهاء الحنابلة؛ فإنَّهم إذا قالوا: (قال تقيُّ الدِّين) فمُرَادهم به: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

وكان يكره هذا الاسم ويقول: (إنَّ أهلي سَمَّوني به صغيراً) أي فغلب عليه.

• المقصد الثاني: تاريخ مولده:

وُلِدَ في العاشر من ربيع الأول، سنة إحدى وستين وستمائة (٦٦١).

• المقصد الثالث: تاريخ وفاته:

تُوفِّي رَحِمَهُ اللهُ في العشرين من ذي القعدة، سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمائة (٧٢٨)، وله من العُمُر سبعٌ وستون سنةً (٦٧)؛ فَرَحِمَهُ اللهُ رَحِمَةً واسعةً.



المَقْدَمَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّعْرِيفُ بِالْمُصَنَّفِ

وتنتظم في ثلاثة مقاصد أيضاً:

• المقصد الأول: تحقيق عنوانه:

أُثْبِتَ عَلَى طَرَّةِ النُّسخة الخَطِيَّةِ لهذا الكتاب: «مسألةٌ في رجلين قال أحدهما للآخر: ما مذهبك؟»، وكأنَّه مِنْ وضع ناسخ الأصل.

ورسائل شيخ الإسلام مِنْ هذا الجنس كثيرةٌ؛ فَإِنَّه كان يكتب مسألةً، ثُمَّ تَسِيرُ بها الرُّكبان، ويضع لها ناسخوها ما يدلُّ على مضمونها بحسب ما يُقدِّرونه.

• المقصد الثاني: بيان موضوعه:

موضوع هذا الكتاب: في بيان أَنَّ القرآن كلام الله، والرَّدُّ على مَنْ اعتقد خلافه.

المقصد الثالث: توضيحُ منهجه:

تقدَّم غيرَ مرَّةٍ أَنَّ المسائلَ الَّتِي دُوِّنت عن أبي العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ظَهَرَ فِيهَا قوَّةُ عِلْمِهِ، وَسِعةُ اطِّلاعه، وَحُسْنُ فَهْمِهِ، مع كثرة الدَّلَالِ، وَحُسْنُ سِياقِ المسائلِ.

وهذه الرِّسالة منسوجةٌ على هذا المِنوال؛ وقد وقعت جواباً لسؤالٍ رُفِعَ إِلَيْهِ؛ فأجاب عنه بهذه الأوراقِ.

وتابع كلامه دون ما يُشير إلى تمييز مقاصده مِنْ فصولٍ أو أبوابٍ، إِلَّا ترجمةً وحيدةً في آخره قال فيها: (فصل).



سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى الْمُرْسَلِينَ.

ما تقول السَّادَةُ الْعُلَمَاءُ وَأُئِمَّةُ الدِّينِ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ** فِي رَجُلٍ قَالَ لَهُ شَخْصٌ: يَا فُلَانُ؛ مَا مَذْهَبُكَ؟ قَالَ: شَافِعِي الْمَذْهَبِ.

فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ: بَلْ أَنْتَ حَنْبَلِيٌّ.

قَالَ: فَلِمَ؟!

قَالَ: لِأَنَّكَ تَعْتَقِدُ اعْتِقَادَ الْحَنَابِلَةِ، وَتَزْعُمُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ.

فَقَالَ لَهُ: فَكَلَامُ مَنْ هَذَا الْقُرْآنُ؟

فَقَالَ: يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ جَبْرِيلَ.

وَقِيلَ لَهُ: أَنْتَ تَقُولُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ جَبْرِيلَ؟

فَقَالَ: أَيُّ قُرْآنٍ؟

فَقِيلَ لَهُ: وَلِلنَّاسِ قُرْآنَانِ؟!

فَقَالَ: نَعَمْ، وَقَالَ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي يَقْرَأُهُ النَّاسُ كَلَامُ اللَّهِ فَهُوَ حُلُولِيٌّ يَقُولُ بِقَوْلِ النَّصَارَى؛ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِحُلُولِ الْقَدِيمِ فِي الْمُحْدَثِ.

فَهَلْ أَصَابَ فِي هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ أَمْ أَخْطَأُ؟

وَهَلْ يُسْتَتَابُ مِنْهَا أَمْ لَا؟

وَهَلْ يَكْفُرُ إِنْ دَعَا إِلَيْهَا وَأَصْرَّ عَلَيْهَا بَعْدَ بَيَانِ الْأَدْلَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ

السَّلف أم لا؟

أفتونا مأجورين، وابسُطوا لنا القول.

فأجاب الشيخ أبو العباس أحمد ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ؛ فقال:

الحمد لله ربِّ العالمين.

كلام هذا السَّائل فيه افتراءٌ على الشَّافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومذهبه، ويستحقُّ به التَّعزير البليغ بافتراءه على أئمة المسلمين ومذاهبهم.

وفيه افتراءٌ على الله عزَّ وجلَّ وكتابه؛ يستحقُّ به أن يُستتاب، فإن تاب وأقرَّ أن القرآن كلام الله وإلاَّ ضُربت عنقه.

أمَّا الأوَّل: فإنه يقتضي أنَّ مذهب الشَّافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن القرآن ليس كلام الله! وهذا افتراءٌ على الشَّافعي ومذهبه، وكلُّ مَنْ عَرَف مذهب الشَّافعي عِلِم بالاضطرار أنَّ مذهبَه أن القرآن كلامُ الله، ليس شيءٌ منه كلامًا لغيره.

وإن كان بعض المنتسبين إليه قال قولاً يُخالف ذلك فالشَّافعي رَحِمَهُ اللهُ بريءٌ منه كبراءة عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنَ الرَّافضة، وبراءة سائر الأئمة - مالك، وأبي حنيفة، وأحمد - مِنَ الرَّافضة والمعتزلة والحلولية ومن هذا القول المذكور، وإن كان من المنتسبين للأئمة مَنْ يقول ببعض أقوال هؤلاء.

وهذا القول إنما يُضاف إلى بعض المُتسبين إلى أبي الحسن الأشعري، والشَّافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان قبل الأشعري، ومات رَحِمَهُ اللهُ قبله بأكثر من مائة سنة.

وأصحابه العارفون بمذهبه - كالشيخ أبي حامد الإسفراييني، إمام الطَّريقة العراقيَّة،

والشَّيْخُ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيُّ، شَيْخُ الْخُرَاسَانِيِّينَ، وَغَيْرِهِمَا - يَذْكُرُونَ أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ فِي مَسْأَلَةِ كَلَامِ اللَّهِ **تَبَارَكَ وَتَعَالَى** هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ وَسَائِرِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْقَوْلُ الْمُضَافَ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ.

وَمَعَ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ لَا يُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ جَبْرِيلَ؛ بَلْ يَقُولُ: (إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ **عَزَّ وَجَلَّ**).

لَكِنْ هُوَ صَنَّفَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَلَّاسِفَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَانْتَصَرَ لِمَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ، وَانْتَسَبَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَسَائِرِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَأَثَبَتِ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةَ فِي الْقُرْآنِ، وَأَبْطَلَ تَأْوِيلَ النُّفَاةِ لَهَا، وَلَمْ يَخْتَلَفْ كَلَامُهُ فِي ذَلِكَ؛ بَلْ جَمِيعُ كُتُبِهِ الْمَصْنُفَةِ بَعْدَ رَجُوعِهِ عَنْ قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا هَذَا الْقَوْلُ، وَكَذَلِكَ أَئِمَّةُ أَصْحَابِهِ - كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَأَمْثَالِهِ.

وَفِي آخِرِ مُصَنَّفَاتِهِ: (**فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ**: قَدْ أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ الْجَهْمِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالْحَرَوِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ؛ فَعَرَّفُونَا بِقَوْلِكُمْ الَّذِي تَقُولُونَ، وَدِيَانَتَكُمْ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ.

قِيلَ لَهُ: قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ، وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ رَبِّنَا، وَبِسُنَّةِ نَبِيِّنَا، وَمَا رُويَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَا كَانَ يَقُولُ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ قَائِلُونَ، وَلِإِذَا خَالَفَ قَوْلَهُمْ مَجَانِبُونَ؛ فَإِنَّهُ الْإِمَامُ الْكَامِلُ، وَالرَّئِيسُ الْفَاضِلُ؛ الَّذِي أَبَانَ اللَّهُ بِهِ الْحَقَّ، وَأَوْضَحَ بِهِ الْمُنْهَاجَ، وَقَمَعَ بِهِ بَدْعَ الْمُبْتَدِعِينَ، وَزَيَّغَ الزَّائِغِينَ، وَشَكَّ الشَّاكِّينَ؛ فَرَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ إِمَامٍ مُقَدَّمٍ، وَكَبِيرٍ مُفْهَمٍ، وَعَلَى جَمِيعِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ).

وَذَكَرَ جُمْلَةً اعْتَقَادَهُ الَّذِي حَكَاهُ عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ عَسَاكَرٍ فِي كِتَابِ «الذَّبِّ عَنْهُ».

وكان القاضي أبو بكر بن الطَّيِّب - مِنْ أَجْلِ أَتْبَاعِهِ - يَكْتُبُ أحيانًا فِي أَجْوِبَتِهِ: مُحَمَّدُ ابْنُ الطَّيِّبِ الْحَنْبَلِيُّ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَقَّرَ اللَّهُ:

ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي ذُكِرَ فِي السُّؤَالِ (فِيهِ افْتِرَاءٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَذْهَبِهِ)، (وَفِيهِ افْتِرَاءٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكِتَابَهُ)؛ فَهُوَ افْتِرَاءٌ عَلَى جِهَتَيْنِ: أَحَدُهُمَا: افْتِرَاءٌ عَلَى إِمَامٍ مَتَّبِعٍ. وَالثَّانِي: افْتِرَاءٌ عَلَى اللَّهِ مُبْجَاحُهُ وَتَعَالَى.

فَأَمَّا الْافْتِرَاءُ عَلَى الْإِمَامِ الْمَتَّبِعِ: فَإِنَّهُ (يَسْتَحِقُّ بِهِ التَّعْزِيرَ الْبَلِيغَ)؛ لِأَنَّ مَنْ افْتَرَى عَلَى أُمَّةِ الدِّينِ وَشُيُوخِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى وُلاَةِ الْأَمْرِ أَنْ يُعْزِرُوهُ بِقَدْرِ مَا يَرْتَدِعُ بِهِ عَنْ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ الْمَكْذُوبَةِ الَّتِي يَفْتَرِيهَا عَلَى عُلَمَاءِ الدِّينِ وَأَهْلِهِ. فَفِي مِثْلِ هَذَا: التَّعْزِيرُ.

وَأَمَّا الْافْتِرَاءُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكِتَابِهِ: فَإِنَّهُ (يَسْتَحِقُّ بِهِ أَنْ يُسْتَتَابَ، فَإِنْ تَابَ وَأَقْرَأَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ).

وَإِنَّمَا بَلَغَ بِهِ ذَلِكَ - أَنَّهُ تُضْرَبُ عُنُقُهُ إِذَا لَمْ يَتُبْ وَبَقِيَ مُصِرًّا عَلَى هَذِهِ الْعَقِيدَةِ - لِأَنَّهُ كَفَرَ بِمَا قَالَ بِزَعْمِهِ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ.

فَقَدْ صَدَحَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِتَكْفِيرِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ؛ كَمَا ذَكَرَ الطَّبْرَانِيُّ فِي كِتَابِ «السُّنَّةِ»، وَتَبِعَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «النُّوَيْيَّةِ»: أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِم مِّنَ الْعُلَمَاءِ

خمسمائة عالمٍ.

فهؤلاء الذين يزعمون أنَّ القرآن مخلوقٌ مُفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، وعلى كتابه؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وما كان مِنَ اللَّهِ فهو صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وصفات اللَّهِ **عَزَّوَجَلَّ** غير مخلوقة.

وقد بَسَطَ أئمةُ الهدى النُّقْلَ عن السَّلَفِ **رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى** في بيان سوء مقالة هؤلاء؛ كما ذكره الأَجَرِيُّ في «الشَّريعة»، وابن بَطَّة في «الإبانة»، والَلَّكَايُي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة».

ثمَّ شرع المصنِّف **رَحْمَهُ اللَّهُ يُبَيِّنُ** ما يتعلَّق بدعواه أنَّ هذا هو مذهب الشَّافعيِّ، وأنَّ الشَّافعيِّ يقول: إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ كَلَامُ اللَّهِ **عَزَّوَجَلَّ**؛ فذكر أنَّ (هذا افتراءٌ عَلَى الشَّافعيِّ ومذهبه، وَكُلُّ مَنْ عَرَفَ مَذْهَبَ الشَّافعيِّ عِلِمَ بِالْاضْطِرَارِّ أَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُ كَلَامًا لغيره).

وهذا مُسْتَفِضٌّ عن الشَّافعيِّ **رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** فيما نقله عنه أصحابُه؛ كما في «ترجمة الشَّافعيِّ» لابن أبي حاتمٍ، وكتاب «الأسماء والصفات» للبيهقيِّ، وغيرها من مصنَّفات قداماء الشَّافعيَّة.

ثمَّ ذكر المصنِّف **رَحْمَهُ اللَّهُ: أَنَّ (بعض المنتسبين إليه قال قولاً يُخَالِفُ ذَلِكَ)**، ومقالة المُتَسَبِّبِ إِلَى الْإِمَامِ لَا يُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مَقَالَةً لَهُ؛ فَكَمْ مِنْ مُتَسَبِّبٍ إِلَى الْأَئِمَّةِ الْمُتَبَوِّعِينَ وَهُوَ يُخَالِفُهُمْ فِي عَقَائِدِهِمْ.

(فالشَّافعيُّ **رَحْمَهُ اللَّهُ بَرِيءٌ**) مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ (كَبَرَاءَةِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَبَرَاءَةِ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ - مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدَ - مِنَ الرَّافِضَةِ وَالْمَعْتَزِلَةِ وَالْحُلُولِيَّةِ

وَمِنْ هَذَا الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُتَتَّبِعِينَ لِلْأُثْمَةِ مَنْ يَقُولُ بِبَعْضِ أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ).

فَإِنَّ الْمَذَاهِبَ الْمَتَّبِعَةَ - مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنْبَلِيَّةِ - تَسَرَّبَ إِلَى أَتْبَاعِهَا جَمْلَةٌ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ الرَّدِيئَةِ، فَصَارُوا يَقُولُونَ بِهَا وَتَرَكُوا مَذَاهِبَ أَئِمَّتِهِمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَهُمْ فِي أَبْوَابِ الطَّلَبِ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ.

وَمَنْ أَمَعَنَ النَّظَرَ فِيمَا يُرَوَّى فِي كُتُبِ الْعُقَائِدِ الْمُسْنَدَةِ - ككِتَابِ «الشَّرِيعَةِ»، وَكِتَابِ «الْإِبَانَةِ»، وَكِتَابِ «أَصُولِ إِعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ»، وَغَيْرِهَا - يَقِفُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِ هَؤُلَاءِ الْأُثْمَةِ الْمَتَّبِعِينَ، ثُمَّ صَارَ أَتْبَاعُهُمْ فِي الْأَحْكَامِ يُخَالِفُونَ ذَلِكَ.

حَتَّى بَلَغَ الْأَمْرُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ سَبَقَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ - كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَابْنِ خُوَيْزَمَنْدَادٍ - ذَكَرُوا بَرَاءَةَ الْمَالِكِيَّةِ مِنْ انْتِحَالِ مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيَّةِ؛ وَقَدْ صَارَتِ الْمَالِكِيَّةُ فِي عَامَّةِ الْأَرْضِ فِي الْقُرُونِ الْمَتَأَخِّرَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ! فَتَحَوَّلُوا عَنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِمْ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَأَبْوَابِ الْخَبَرِ إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

(وَهَذَا الْقَوْلُ) الَّذِي ذَكَرَهُ السَّائِلُ - كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ - (إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى بَعْضِ الْمُتَتَّبِعِينَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ) وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ الْمَعْرُوفُ فِي أَبْوَابِ الْعُقَائِدِ، (وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ قَبْلَ الْأَشْعَرِيِّ، وَمَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَبْلَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ).

(وَأَصْحَابُهُ) أَيِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ (الْعَارِفُونَ بِمَذْهَبِهِ - كَالشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيِّ، إِمَامِ الطَّرِيقَةِ الْعِرَاقِيَّةِ، وَالشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيِّ، شَيْخِ الْخُرَاسَانِيِّينَ، وَغَيْرِهِمَا - يَذْكُرُونَ أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ فِي مَسْأَلَةِ كَلَامِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ وَسَائِرِ أُثْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْقَوْلُ الْمُضَافُ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ).

وَهَذَا يُوجَدُ أَيْضًا فِي كَلَامِ مَنْ صَنَّفَ فِي الْعُقَائِدِ مِنْ قَدَمَاءِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛

كَالْحُمَيْدِيِّ، وَالْمُزَنِيِّ، وَالصَّابُونِيِّ، وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى كُلُّهُمْ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَيْسَ فِي كِتَابِ أَحَدٍ مِنْهُمْ نِسْبَةٌ هَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَى الشَّافِعِيِّ؛ بَلْ هُمْ عَلَى عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ: أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

ثُمَّ قَالَ الْمَصْنَفُ: (مَعَ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ لَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ جَبْرِيلَ؛ بَلْ يَقُولُ: إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ).

ثُمَّ قَالَ: (لَكِنْ هُوَ صَنَّفَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَلَّاسِفَةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَانْتَصَرَ لِمَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ، وَانْتَسَبَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَسَائِرِ أئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَاثْبَتَ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةَ فِي الْقُرْآنِ، وَأَبْطَلَ تَأْوِيلَ النُّفَاةِ لَهَا، وَلَمْ يَخْتَلَفْ كَلَامُهُ فِي ذَلِكَ؛ بَلْ جَمِيعُ كُتُبِهِ الْمَصْنُفَةِ بَعْدَ رَجُوعِهِ عَنْ قَوْلِ الْمَعْتَزَلَةِ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا هَذَا الْقَوْلُ، وَكَذَلِكَ أئِمَّةُ أَصْحَابِهِ - كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ - يَعْنِي الْبَاقِلَانِيَّ (وَأَمْثَالَهُ).

وَقَدْ كَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي صَدْرِ زَمَانِهِ مُنْتَسِبًا إِلَى طَرِيقَةِ الْمَعْتَزَلَةِ، ثُمَّ انْخَلَعَ مِنْهَا وَمَالَ إِلَى طَرِيقَةِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ كُلَّابٍ، ثُمَّ مَالَ إِلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعُقَائِدِ وَطَرِيقَةِ السَّلَفِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ ذَلِكَ مِنْهُ؛ فَبَقِيَ فِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَقَايَا مِنْ طَرِيقَةِ أَبِي سَعِيدِ ابْنِ كُلَّابٍ.

لَكِنْ كُتِبَ الْمَصْنُفَةُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ لَيْسَتْ عَلَى مَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ مَتَأَخَّرُوا الْأَشَاعِرَةَ مِنَ التَّأْوِيلِ؛ بَلْ صَرَّحَ فِي «الْإِبَانَةِ» وَ«مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ» وَ«رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ الثَّغَرِ» بِخِلَافِ مَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ.

كَمَا نَقَلَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَلَامًا لَهُ مِنْ (آخِرِ مُصَنَّفَاتِهِ) وَهُوَ «الْإِبَانَةُ عَنْ أَصُولِ الدِّيَانَةِ»؛ وَفِيهِ: أَنَّهُ لَمَّا أَنْكَرَ مَقَالَاتِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْفِرَقِ الْمُخَالَفَةِ - كَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ -

قال - على لسان سائلٍ يسأله - : (فَعَرَّفُونَا بِقَوْلِكُم الَّذِي تَقُولُونَ، وديانتكم التي بها تدينون).

فذكر ما يدين به بقوله: (الْتَمَسْتُ بَكْتَابَ رَبِّنَا، وَبِسُنَّةِ نَبِيِّنَا، وَمَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَا كَانَ يَقُولُ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَائِلُونَ، وَلِذَا خَالَفَ قَوْلَهُمْ مَجَانِبُونَ).

وإنما ذكر أحمد بعد ذكر النبي ﷺ والصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ لأنَّ الإمام أحمدَ قام في نُصْرَةِ عَقِيدَةِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ لَمَّا عَظُمَتِ الْفِتْنَةُ بِظُهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ فِي زَمَنِ الْمَأْمُونِ؛ فَنُسِبَ إِلَيْهِ هَذَا الْمُعْتَقَدُ، لَا أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بِهِ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُ كَانَ أَعْظَمَ نَاصِرٍ لَهُ.

فإنَّ زمانه لم يخلُ من جماعةٍ من المشاركين له في النُّصْرَةِ؛ بل هذا المُزْنِي - أحد كبار أصحاب الشَّافعي - مات في نُصْرَةِ الإمام أحمدَ وعقيدة أهل السُّنَّةِ والحديث وهو في السَّجَنِ؛ فلم يُجِبِ الْمَأْمُونُ إِلَى مَا طَلَبَ وَبَقِيَ فِي السَّجَنِ حَتَّى مَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. فَنُصْرَةُ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ لَمَّا ظَهَرَتِ الْمُعْتَزِلَةُ فِي زَمَنِ الْمَأْمُونِ لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى أَحْمَدَ، لَكِنْ كَانَ هُوَ أَكْثَرَ مَنْ سَعَى فِي ذَلِكَ وَصَبَرَ فِيهَا، وَكَانَ إِمَامًا مُعَظَّمًا عِنْدَ النَّاسِ؛ شَاعَ ذِكْرُهُ.

ثمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَصْحَابَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ الْقُدَامِيَّ مِمَّنْ ذَكَرَ اعْتِقَادَهُ - كَأَبِي الْقَاسِمِ (ابن عساكر) فِي كِتَابِ الذَّبِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَكَ (القاضي أبي بكر بن الطَّيِّبِ) الْبَاقَلَانِيَّ - ذَكَرُوا هَذَا الْمُعْتَقَدَ.

بل بَلَغَ الْأَمْرُ أَنَّ الْبَاقَلَانِيَّ - وَهُوَ مِنَ الْمُنْسَوْبِينَ إِلَيْهِ - (يَكْتُبُ أَحْيَانًا فِي) بَعْضِ

(أجوبته: **محمّد بن الطيّب الحنبلي**)، ولا يريد بذلك المذهبَ الفروعِيّ؛ بل يريد بذلك المُعتقَد؛ لأنّه كان شافعيّ المذهب.

وكثيرٌ من الحنفيّة والمالكيّة والشافعيّة كانوا يكتبون: (الحنبليّ)؛ يشيرون بذلك إلى المُعتقَد، مع كونهم في الأحكام وباب الطّلب ليسوا حنابلةً.

ومن هذا: قول شيخ الإسلام الهروي **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** في أبياتٍ له:

أَنَا حَنْبَلِيٌّ مَا حَيْثُ وَإِنْ أُمْتُ فَوَصِيَّتِي لِلنَّاسِ أَنْ يَتَحَنَّبُلُوا

فمُراده بذلك: في باب الاعتقاد؛ وليس مقصوده: في باب الأحكام؛ لأنّه كان شافعيّ المذهب.

فصار اسم (الحنبليّة) يُراد به أهلُ السُّنّة والجماعة في ذلك الزَّمان.



قال المصنف رحمه الله:

ومع هذا فإنَّ اعتقاد أهل السُّنَّة ليس لأحدٍ من الأئمة به اختصاصٌ، لا لأحمد ولا للشافعي ولا غيرهما؛ بل هو التصديق بما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ربه **تَبَارَكَ وَتَعَالَى**.

فأهل السُّنَّة يؤمنون بما أخبر الله به ورسوله، وهذا هو أصل اعتقادهم، وإنما الأئمة مبلَّغون لذلك ومُثبتون له ولقول مَنْ خالفه.

فأبو الحسن الأشعريُّ صَنَّف في الرَّدِّ على أهل البدع الكبارِ مُصَنَّفَاتٍ، وسَلَك في مسألة الكلام والصفات مسلك أبي محمَّد عبد الله بن سعيد بن كُلابٍ.

وكان ابن كُلابٍ قد صَنَّف في إثبات الصفات والرَّدِّ على المعتزلة مصَنَّفَاتٍ، لكنَّه سَلَك في إثبات حدوث العالم طريقة المعتزلة المعروفة بـ (طريقة الأعراض)؛ المبنية على امتناع دوام الحوادث.

وهذه الطَّريقة أنكرها أئمة السُّنَّة، وهي أصل الكلام الَّذي أنكره مالكٌ والشافعيُّ وأحمدٌ وإسحاقُ بن راهويَّة وغيرهم، وهو المنقول إنكارُه عن أبي حنيفة وأئمة أصحابه.

وهي الطَّريقة الَّتِي استطالت بها عليهم الفلاسفة في مسألة (حدوث العالم)؛ فإنَّهم ظنُّوا أنَّهم يُثبتون بها حدوث العالم؛ فعُورِضوا بأنَّها تُوجب قِدَمَ العالم! وبَيَّن أنَّ القول بها نشأ من القول بـ (حدوث العالم)؛ بل وبإثبات صانعٍ.

فلَمَّا سلك أبو محمَّد بن كُلابٍ هذا المسلك اضطرَّه التَّقسيم إلى أن جعل كلام الله معنًى واحداً قائماً بذات الله، وهو الأمر بكلِّ ما أمر به، والخبر عن كلِّ ما أخبر به؛ إنَّ

عُبِّرَ عَنْهُ بِالْعِبْرَانِيَّةِ كَانَ تَوْرَةً، وَإِنْ عُبِّرَ عَنْهُ بِالسَّرْيَانِيَّةِ كَانَ إِنْجِيلًا، وَإِنْ عُبِّرَ عَنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ كَانَ قِرَاءًا.

وَاتَّفَقَ جَمْهُورُ الْعُقَلَاءِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْبَدْعَةِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ.

وَاضْطَرَّ ذَلِكَ إِلَى أَنْ جَعَلَ الْكَلَامَ الْعَرَبِيَّ مَخْلُوقًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ كَلَامَ اللَّهِ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ جَبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ لَيْسَ هُوَ كَلَامَ اللَّهِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

فَوَاقَقَ الْمَعْتَزِلَةَ عَلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ الَّذِينَ قَالُوا: (إِنَّهُ مَخْلُوقٌ)، وَأَثْبَتَ كَلَامًا قَدِيمًا.

فَبَيَّنَ جَمْهُورُ الْعُقَلَاءِ أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ.

فَصَارَ بَعْضُ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَيْهِ يَقُولُونَ: (إِنَّ الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ خَلَقَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ) كَمَا قَالَتْهُ الْمَعْتَزِلَةُ.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: (بَلْ هُوَ تَأْلِيفُ جَبْرِيلَ وَنَظْمُهُ؛ فَهَمَّ عَنْ اللَّهِ مَعَانِي مَجْرَدَةً ثُمَّ عُبِّرَ عَنْهَا).

فَقَالَ لَهُ مَنْ أَرَادَ بَيَانَ فُسَادِ هَذَا: فَنَسَبَهُ لِلرَّبِّ **سُبْحَانَهُ** — (الْأُخْرَسُ) الَّذِي فِي نَفْسِهِ مَعْنًى لَا يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ، فَيَجِيءُ مَنْ فَهَمَ مَرَادَهُ فَيُعْبِّرُ عَنْهُ، لَكِنَّ الْأُخْرَسَ يُفْهَمُ مَا فِي نَفْسِهِ بِإِشَارَتِهِ وَإِيمَانِهِ.

وَهَذَا عِنْدَهُمْ مَمْتَنِعٌ عَلَى الرَّبِّ **سُبْحَانَهُ**؛ بَلْ طَرِيقُ ذَلِكَ أَنْ يَخْلُقَ فِي نَفْسِ جَبْرِيلَ عِلْمًا بِمُرَادِهِ مِنْ جِنْسِ الْإِلَهَامِ؛ وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ جَبْرِيلُ أَلْهَمَ شَيْئًا عُبِّرَ عَنْهُ وَجَاءَ بِهِ إِلَى

مَحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَيَكُونُ مَنْ أَلْهَمَهُ مَرَادَهُ أَنْ يُرَى بِمَنْزِلَةِ جَبْرِيلَ الَّذِي أَخَذَ عَنْهُ
مَحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَقَّ السُّنَّةُ:

بعد أن ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فيما سلف - تبرئة الشَّافِعِيِّ، وأنَّه يقول: (إِنَّ
الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ)، وأنَّ الأشْعَرِيَّ كان بعده بَزَمٍ، وأنَّه أيضًا يقول: (إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ)،
وأنَّه استقرَّ في آخر عُمره على الميل إلى طريقة أهل الحديث والأثر = قال رَحِمَهُ اللَّهُ:
(ومع هذا فإنَّ اعتقاد أهل السُّنَّةِ ليس لأحدٍ مِنَ الأئمَّةِ به اختصاصٌ، لا لأحمد ولا
لِلشَّافِعِيِّ ولا غيرهما)؛ فهذا الاعتقاد ليس منسوبًا إلى واحدٍ مِنَ الأئمَّةِ المتبوعين؛ (بل
هو التَّصديق بما جاء به الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رَبِّهِ؛ فأهل السُّنَّةِ يؤمنون بما أخبر الله
به)، وبما أخبر به (رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا هو أصل اعتقادهم؛ وإنَّما الأئمَّةُ مُبَلِّغُونَ
لذلك ومُثَبِّتُونَ له ولقول مَنْ خالفه).

فهذه وظيفة الأئمَّة: أنَّها نقلٌ، وبلاغٌ، وبيانٌ، ولا يُنسب إليهم شيءٌ مِنَ الاعتقاد على
وجه الاستقلال.

ولهذا؛ ذكر أبو العباس - في مقامٍ آخر - أنَّ أهل السُّنَّةِ لا ينسبون عقائدَهم إلى أحدٍ
مِنَ الخلق؛ وإنَّما وقع هذا في المبتدعة؛ كما انتسب الجهميَّة إلى الجهم بن صفوان،
والأشعريَّة إلى أبي الحسن الأشعريِّ، وأمَّا أهل السُّنَّةِ فإنَّهم لا ينسبون عقيدَتَهم إلى
أحدٍ مِنَ الخلق؛ بل هذه العقيدة هي ما جاء في الكتاب والسُّنَّة.

وفهم ذلك الأئمة المرضيُّون مِنَ الصَّحابة والتَّابعين وأتباع التَّابعين، ثُمَّ مَنْ وَعَى هذا بعدهم إلى يومنا هذا.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ (صَنَّفَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ الْكِبَارِ مَصْنُفَاتٍ، وَسَلَكَ فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ وَالصِّفَاتِ مَسْلَكَ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَلَّابٍ)؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ دَرْكِ حَقَائِقِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَفَهْمِهِ فَهَمًّا صَحِيحًا؛ فَاخْتَلَطَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِطَرِيقَةِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ كَلَّابٍ.

(وَكَانَ ابْنُ كَلَّابٍ قَدْ صَنَّفَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ مَصْنُفَاتٍ)؛ فَإِنَّهُ تَصَدَّى لِإِبْطَالِ مَقَالَاتِ الْمُعْتَزِلَةِ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ؛ فَأَلَّفَ تَأْلِيفَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ.

لَكِنَّهُ وَقَعَ فِي غِلْطٍ عَظِيمٍ؛ وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَسْلُكْ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ طَرِيقَةَ الْأُئِمَّةِ الْمَرْضِيِّينَ مِنَ التَّعْوِيلِ عَلَى التَّوْقِيفِ؛ بِالْاِكْتِفَاءِ بِمَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ؛ فَهَجَّ مُتَابِعَةً الْمُتَكَلِّمَةَ فِي طَرَائِقَ نَضَبِ الْأَدَلَّةِ بِالْمَسَالِكِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْكَلَامِيَّةِ؛ فَ— (سَلَكَ فِي إِثْبَاتِ حَدُوثِ الْعَالَمِ طَرِيقَةَ الْمُعْتَزِلَةِ الْمَعْرُوفَةَ بـ (طَرِيقَةِ الْأَعْرَاضِ)؛ الْمَبْنِيَّةَ عَلَى امْتِنَاعِ دَوَامِ الْحَوَادِثِ)؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا أَوَّلَ مَا يَجِبُ: إِثْبَاتَ الصَّانِعِ الَّذِي هُوَ الْخَالِقُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالْخَالِقُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا؛ وَحِينَئِذٍ لَا بَدَّ مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى حَدُوثِ الْعَالَمِ، وَأَنَّ الْمُحْدِثَ قَدِيمٌ، وَأَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ.

ثُمَّ نَشَأَ مِنْ هَذَا: قَوْلُهُمْ بـ (حَدُوثِ الْأَجْسَامِ).

فَتَسْلُسِلُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ: الْقَوْلُ بـ (أَنَّ مَا يَحْدُثُ كُلُّهُ مَخْلُوقٌ)؛ وَلِذَلِكَ مَنَعُوا الصِّفَاتِ الْاِخْتِيَارِيَّةَ الْفَعْلِيَّةَ الَّتِي مَرَدُّهَا إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ يَنْشَأُ مِنَ

ذلك القول بـ (حُلُولِ الحوادث في الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**)؛ فإذا قيل مثلاً: (إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ)، قالوا: (قد صَحَّحْتُمُ الحدوث على صفة الرَّبِّ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، وأنه يحلُّ به الحادث الذي لم يكن من قبل، والحادث الذي لم يكن من قبل معناه: تجدد خلق، والله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** خالقٌ وليس بمخلوق).

ولهذا منعوا إثبات الصفات المتعلقة بالمشيئة والاختيار.

وتبع الأشعريُّ أبا سعيد بن كُلابٍ؛ فكان مُقتدياً به في هذه المسألة؛ فَمَنَعَ الصفات الاختيارية.

(وهذه الطَّريقة) في نَصَبِ الأدلَّةِ في إثبات الصفات (هي أصل الكلام الذي أنكره مالكٌ والشَّافعيُّ وأحمدٌ وإسحاقٌ)؛ فإنَّهم كانوا يُنكرون عِلْمَ الكلام الذي يُسلِّك فيه إثبات المسائل العقديَّة بمقدِّماتٍ عقليةٍ جدليَّة.

وهذه (الطَّريقة) الَّتِي سَلَكَهَا المعتزلة (استطالت بها عليهم الفلاسفة في مسألة **حُدُوثِ العالَمِ**)؛ فَإِنَّ المعتزلة كانت تُنَاصِبُ الفلاسفةَ العِدَاءَ وتردُّ عليهم، فاستطالت بهذه الطَّريقة عليهم الفلاسفةُ في مسألة (حُدُوثِ العالَمِ)؛ فَإِنَّ الفلاسفةَ **ظَنُّوا أَنَّهُمْ يُثَبِّتُونَ بِهَا حَدُوثَ العالَمِ؛ فَعُورِضُوا بِأَنَّهَا تُوجِبُ قِدَمَ العالَمِ**) كما يعتقدونه؛ فالفلاسفة تعتقد قِدَمَ العالَمِ، ورمت بهذه البليَّة مَنْ نَحَا هذا المَنحَى مِنَ المعتزلة وَمَنْ تَقَلَّدَ قَوْلَهُمْ؛ لَأَنَّهُمْ أَلْزَمُوهُمْ بِأَنَّ القَوْلَ بِذلك يُوَدِّي إِلَى القَوْلِ بـ (قِدَمِ العالَمِ).

ثمَّ ذَكَرَ بعد ذلك أَنَّ أبا مُحَمَّدَ بنِ كُلابٍ (لَمَّا سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ اضْطَرَّهُ التَّقْسِيمُ إِلَى أَنْ جَعَلَ كَلَامَ اللهَ مَعْنَى **وَاحِدًا قَائِمًا بِذَاتِ الله**)؛ لئَلَّا يَقُولَ بـ (حُلُولِ الحوادث) - كما يزعمون -؛ لَأَنَّهُ إِذَا جَعَلَ الكلامَ بحَرْفٍ وَصَوْتٍ، وَأَنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِالتَّوَرَةِ قبل

الإنجيل، وبالإنجيل قبل القرآن = فمعنى ذلك أنه تجدد له حدوث أفراد في صفة (الكلام)؛ فحينئذ قال: إِنَّ الكلام معنى واحدٌ قائمٌ بذات الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؛ فإذا حُكي بالعبرانية صار التَّوراة، وإذا حُكي بالسَّريانية صار الإنجيل، وإذا حُكي بالعربية صار القرآن.

وذكر شيخ الإسلام أَنَّ (جمهور العقلاء مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ) متفقون (على أَنَّ هذا القول معلوم الفساد بالضرورة).

(واضطرَّه ذلك إلى أَنْ جَعَلَ الكلامَ العربيَّ مخلوقاً)؛ فهو يقول: إِنَّ الكلام الَّذي هو صفةٌ هو معنى قائمٌ بذات الله، وما انفصل عن هذه الصِّفة - إمَّا بالسَّريانية فكان إنجيلاً، أو بالعربية فكان قرآناً، أو بالعبرانية فكان توراَةً - فَإِنَّه مخلوقٌ؛ لأنَّ الصِّفة هي المعنى القائم بذات الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؛ (فوافق المعتزلة على القول بخلق القرآن).

(فبيَّن جمهور العقلاء) أَنَّ هذا الَّذي قاله (لا حقيقة له)؛ لأنَّ ابن كُلابٍ إِنَّمَا رامَ الرَّدَّ على المعتزلة، وقد آل به مذهبه إلى موافقتهم؛ فصار قائلاً بأنَّ (كلام الله) **عَرَجَلٌ** - منه ما هو صفةٌ لله **عَرَجَلٌ**؛ وهو القائم بالذَّات.

- ومنه ما انفصل عنه؛ وذلك الَّذي انفصل عنه مخلوقٌ؛ وهو ما عبَّر عنه باللُّغات؛ فصار في العبرانية توراَةً، وفي السَّريانية إنجيلاً، وفي العربية قرآناً. وأمَّا المعتزلة: فَإِنَّهم لم يضطربوا؛ بل قالوا: إِنَّ القرآنَ مخلوقٌ.

وهذا مآل مَنْ دَخَلَ في هذه المسائل بعلم الكلام وقواعده المنطقيَّة وأقيستِه العقليَّة.

ثمَّ جَرَّ ذلك (بعض المنتسبين إليه) إلى أَنْ قالوا: (إِنَّ القرآنَ العربيَّ خلقه الله في بعض الأجسام، وبعضهم يقول: بل هو تأليف جبريل ونظَّمه).

وَرَدَّ عَلَيْهِ مَنْ رَدَّ بطرائقهم التي ذكروها.

ومما ذكره المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ (قال له مَنْ أراد بيان فساد هذا: فنسبه للربِّ سُبْحَانَهُ بـ (الأخرس) الذي في نفسه معنى لا يمكنه التعبير عنه، فيجيء مَنْ فهِم مراده فيعبر عنه، لكنَّ الآخرس يُفهِم ما في نفسه بإشارته وإيمائه؛ وهذا عندهم ممتنعٌ على الربِّ سُبْحَانَهُ؛ بل طريق ذلك أن يخلق في نفس جبريلَ علماً بمُراده من جنس الإلهام؛ وحينئذٍ فيكون جبريلُ ألهم شيئاً عبَّر عنه وجاء به إلى محمّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

فهو قد جعل الله عَزَّجَلَّ - تعالى الله عن ذلك - بمنزلة الآخرس؛ الذي عنده كلامٌ يريد أن يُبينه ومعنى يروم أن يوضحه فلا يتمكّن من ذلك؛ وإنّما يُعبر به لمن يُدرّكه فيترجمه باللسان، إلّا أن الآخرس يجتهد في ذلك بحركته وإشارته.

وهو ممتنعٌ عنده ذلك عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ وحينئذٍ فإنّه يقول: إنّ جبريلَ فهِمه من الله عَزَّجَلَّ، وهذا الفهم بأن يكون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ألهم جبريلَ كلاماً يُعبر به عمّا يريد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ولهذا قال ابن كُلابٍ: (القرآن حكايةٌ عن كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى)؛ فهو ليس كلام الله؛ وإنّما حكايةٌ عن الكلام؛ لأنَّ الكلام الإلهي صفةٌ قائمةٌ بذات الله؛ فعبر عنه جبريلُ بالقرآن الكريم الذي أنزل على محمّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وطريق تعبير جبريل عنه: أن الله عَزَّجَلَّ خلق في نفس جبريلَ علماً بمُراده من جنس الإلهام، فعبر جبريلُ عن مراد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وجاء به إلى محمّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهذا يلزم منه لازمٌ كما قال المصنّف؛ إذ قال: (فيكون مَنْ ألهمه مراده أن يرى بمنزلة جبريلَ الذي أخذ عنه محمّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ فإنَّ الله قد يُلهم مراده مَنْ شاء من

الْخَلْق - كما سيأتي شواهد في كلام المصنّف -؛ وحينئذٍ فإنَّ مَنْ أَلْهَمَهُ اللهُ مُرَادَهُ مِنَ الْخَلْق يُرَى بِمَنْزِلَةِ جِبْرِيلَ الَّذِي أَخَذَ عَنْهُ مُحَمَّدٌ ﷺ.

فجبريل أَلْهَمَ الْقُرْآنَ فَأَنْزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَالْمُلْهَمُونَ - كَعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أَلْهَمُوا عَنْ اللهِ عَزَّوَجَلَّ شَيْئًا فَأَخْبَرُوا بِهِ؛ فَيَكُونُ مَنْ أَلْهَمَهُ اللهُ شَيْئًا بِمَنْزِلَةِ جِبْرِيلَ.

وَلَمَّا نَظَرَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي هَذَا قَالَ: إِنَّ قَوْلَ ابْنِ كُلاَّبٍ: (الْقُرْآنُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ) يُفْضِي إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَخْلُوقَ الْمُنْفَصِلَ يُحَاكِي كَلَامَ اللهِ - أَيْ يُمَاطِلُهُ - فَيَسَاوِيهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (الْحِكَايَةُ): الْمُمَاطَلَةُ؛ فَامْتَنَعَ مِنْ قَوْلٍ: (الْقُرْآنُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ)، وَقَالَ: (الْقُرْآنُ عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ).

فَالْفَرْقُ بَيْنَ مَذْهَبِ ابْنِ كُلاَّبٍ وَمَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ:

■ أَنَّ ابْنَ كُلاَّبٍ يَقُولُ: (الْقُرْآنُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ).

■ وَرَأَى أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ قَوْلَهُ: (حِكَايَةٌ) بِمَعْنَى (يُمَاطِلُ) فَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَتِهِ، وَمَا هُوَ مِنَ

الله لَا يُمَاطِلُهُ غَيْرُهُ؛ فَامْتَنَعَ مِنْ قَوْلٍ: (الْقُرْآنُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ)، وَقَالَ: (الْقُرْآنُ عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ).



قال المصنف رحمه الله:

ولهذا يقول مَنْ بنى على هذا الأصل - كابن عربي - : أنا آخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يُوحى به إلى الرسول.

فقد فرّق الله بين (الوحي) وبين (التكليم الخاص)؛ فقال في قوله **تعالى**: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ [النساء: ١٦٣] إلى قوله **تعالى**: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ ففرّق بين إيحائه إلى سائر الأنبياء وتكليمه لموسى.

وكذلك قال **تعالى**: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١].

فجعل تكليمه للبشر ثلاثة أصناف:

أحدها: الإيحاء إليهم.

والثاني: التكليم من وراء حجاب؛ كما كلم موسى.

والثالث: أن يُرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء.

فإن كان جبريل لم يأخذ القرآن عن الله إلا وحيا، كان إيحاء الله بلا واسطة جبريل أعظم؛ فتكون إلهامات عمر بن الخطاب أفضل من القرآن وأعلى بدرجتين؛ لأن القرآن أخذَه محمدٌ عن جبريل، وجبريل عن إلهام الله، وعمرٌ له إلهامٌ من الله.

وقال بعضهم: إن جبريل أخذ القرآن عن اللوح المحفوظ؛ وعلى هذا تكون اليهود

أعظم قدرا عند الله من محمد **صلى الله عليه وسلم**؛ لأن الله كتب التوراة لموسى، وأنزلها مكتوبة، فتلقى بنو إسرائيل ما في الألواح عن الله، فإن كان جبريل إنما أخذ القرآن عن

اللَّوْحُ صَارَ جَبْرِيلُ كِبْنِي إِسْرَائِيلَ، وَصَارَ مُحَمَّدٌ كَمَنْ أَخَذَ كَلَامَ اللَّهِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ! وَإِذَا كَانَ هَذَا بَاطِلًا وَكَفَرًا مِمَّا اسْتَلْزَمَ الْبَاطِلُ فَهُوَ بِالْبَاطِلِ أُولَى.

فَتَفْرِيقُ اللَّهِ بَيْنَ (الْإِيْحَاءِ) وَ(التَّكْلِيمِ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامٍ سَمِعَهُ مُوسَى؛ كَمَا قَالَ **تَعَالَى**: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه: ١٣].

وَمَنْ قَالَ: الْكَلَامُ مُجَرَّدٌ مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ، يَقُولُ: تَكْلِيمُ مُوسَى إِنَّمَا هُوَ خَلْقٌ لَطَبِيعَةٍ فِيهِ؛ أَدْرَكَ بِهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى.

ثُمَّ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى لَا يَتَّبِعُ، فَقَالَ لَهُمْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: فَمُوسَى أَدْرَكَ جَمِيعَ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالذَّاتِ أَوْ بَعْضُهُ؟!

إِنْ قُلْتُمْ: (الْجَمِيعُ) فَيَكُونُ مُوسَى قَدْ أَدْرَكَ جَمِيعَ كَلَامِ اللَّهِ، وَعَلِمَ جَمِيعَ مَا يَتَكَلَّمُ اللَّهُ بِهِ، وَكَلَامُهُ يَتَضَمَّنُ لِكُلِّ خَبَرٍ أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ؛ فَيَكُونُ مُوسَى قَدْ عَلِمَ جَمِيعَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ؛ وَهَذَا مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَا أَتَاهُ الْخَضِرُ فَإِنَّ مُوسَى لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ؛ بَلْ قَالَ الْخَضِرُ لَمَّا نَقَرَ الْعَصْفُورَ فِي الْبَحْرِ نَقْرَةً: «مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَمَا نَقَصَ هَذَا الْعَصْفُورُ مِنْ هَذَا الْبَحْرِ»؛ وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَبِالْجُمْلَةِ: فَنَحْنُ نَعْلَمُ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، لَيْسَ كَلَامًا لَغَيْرِ اللَّهِ، لَا مُحَمَّدٌ وَلَا جَبْرِيلُ وَلَا غَيْرُهُمَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُضَيِّفُهُ إِلَى هَذَا الرَّسُولِ تَارَةً، وَإِلَى هَذَا الرَّسُولِ تَارَةً؛ لِكَوْنِهِ بَلَّغُهُ وَأَدَّاهُ، لَا لِأَنَّهُ أَنْشَأَهُ وَابْتَدَأَهُ.

وَلِهَذَا قَالَ **تَعَالَى**: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (١٩) ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ [التَّكْوِينِ]؛ فَالرَّسُولُ هُنَا: جَبْرِيلُ.

وقال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الحاقة]؛ فالرَّسُولُ هنا: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولم يقل: (لَقَوْلُ مَلَكٍ أَوْ نَبِيٍّ)؛ بل كَفَّرَ مَنْ قَالَ: (إِنَّهُ قَوْلُ الْبَشَرِ)؛ كالوليد الَّذِي قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِحَهُ سَقَرٌ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر].

وقول القائل: (إِنَّهُ قَوْلُ مَلَكٍ) مِنْ جِنْسِ قَوْلِهِ: (إِنَّهُ قَوْلُ الْبَشَرِ)؛ كُلُّ ذَلِكَ كُفْرٌ. وقد قال **تَعَالَى**: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]؛ فأخبر أَنَّ جبريلَ نَزَّلَهُ مِنَ اللَّهِ.

كما قال **تَعَالَى**: ﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

وقال **تَعَالَى**: ﴿حَمَّ ﴿١﴾ نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾﴾ [غافر].

وقال **تَعَالَى**: ﴿حَمَّ ﴿١﴾ نَزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ [فُصِّلَتْ].

ونظائره كثيرة.



قال الشارح وفق الله:

بعد أن ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ مَنْ أَلْهَمَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مراده يمكن أن يرى بمنزلة جبريل الَّذِي أَخَذَ عَنْهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على مقالة هؤلاء -، فأخذ هذا مَنْ أَخَذَهُ وَبَنَى عَلَيْهِ (كابن عربي) صاحب «الفصوص»؛ الَّذِي قَالَ: (أَنَا أَخَذَ مِنَ الْمَعْدِنِ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ الْمَلَكُ الَّذِي يُوحَى بِهِ إِلَى الرَّسُولِ)؛ فكأنَّه يَعُدُّ ذَلِكَ علوًّا فِي

الْأَخْذُ؛ لِأَنَّهُ لَهُ إلهَامًا مِنْ اللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ **عَزَّوَجَلَّ** رَسُولٌ فَمَلَكٌ فَوْقَهُ؛ بَلْ هُوَ يَأْخُذُ مَبَاشَرَةً مِنْهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ **رَحِمَهُ اللَّهُ** مَا يُبْطِلُ ذَلِكَ: بِأَنَّ اللَّهَ (فَرَّقَ اللَّهَ بَيْنَ الْوَحْيِ وَبَيْنَ التَّكْلِيمِ الْخَاصِّ)؛ ف (الْإِيحَاءُ) شَيْءٌ، وَ (التَّكْلِيمُ) هُوَ مِنْ جُمْلَةِ (الْإِيحَاءِ).

كَمَا ذَكَرَ قَوْلَ اللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٦٣] حَتَّى قَالَ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٦٤]؛ فَفَرَّقَ بَيْنَ إِيحَائِهِ إِلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَتَكْلِيمِهِ لِمُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ).

بَلْ قَالَ **تَعَالَى** مَبِينًا ذَلِكَ فَصْلًا؛ قَالَ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشُّورَى: ٥١]؛ فَجَعَلَ تَكْلِيمَهُ لِلْبَشَرِ ثَلَاثَةً أَصْنَافٍ:

* أَحَدُهَا: الْإِيحَاءُ إِلَيْهِمْ.

* وَالثَّانِي: التَّكْلِيمُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ؛ كَمَا كَلَّمَ مُوسَى.

* وَالثَّلَاثُ: أَنْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ).

وَقَدْ بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي أَوَّلِ «زَادَ الْمَعَادَ».

(فَإِنْ كَانَ جَبْرِيلُ لَمْ يَأْخُذْ الْقُرْآنَ عَنِ اللَّهِ إِلَّا وَحْيًا) أَي لَمْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ **عَزَّوَجَلَّ** بِهِ (كَانَ إِيحَاءُ اللَّهِ بِلَا وَاسِطَةٍ جَبْرِيلَ أَعْظَمُ؛ فَتَكُونُ إلهَامَاتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَفْضَلُ مِنَ الْقُرْآنِ وَأَعْلَى بَدْرَجَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ أَخَذَهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَجَبْرِيلُ عَنْ إلهَامِ اللَّهِ **عَزَّوَجَلَّ**) لَهُ، وَأَمَّا إلهَامَاتُ عُمَرَ فَإِنَّهَا مِنَ اللَّهِ مَبَاشَرَةً.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ جَبْرِيلَ أَخَذَ الْقُرْآنَ عَنِ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ) وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ،

وَأَنَّ جَبْرِيلَ لَمْ يَسْمَعِهِ مِنَ اللَّهِ!

(وعلى هذا تكون اليهود أعظم قَدْرًا عند الله من مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ الله كَتَبَ التَّوْرَةَ لموسى)؛ كما ثَبَتَ في «صحيح مسلم» أَنَّ الله كَتَبَ التَّوْرَةَ بيده، (وَأَنْزَلَهَا مَكْتُوبَةً فَتَلَقَّى بَنُو إِسْرَائِيلَ مَا فِي الْأَلْوَحِ عَنْ اللَّهِ)؛ فيكون بنو إسرائيل أخذوا عن الألواح التي كَتَبَهَا اللهُ سُُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، و(جبريل إِنَّمَا أَخَذَ الْقُرْآنَ عَنِ اللَّوْحِ) المحفوظ؛ ف(صار جبريل كَبْنِي إِسْرَائِيلَ) في المرتبة، (وَصَارَ مُحَمَّدٌ كَمَنْ أَخَذَ كَلَامَ اللَّهِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ).

(وَإِذَا كَانَ هَذَا بَاطِلًا وَكَفَرًا مِمَّا اسْتَلْزَمَ الْبَاطِلُ فَهُوَ بِالْبَاطِلِ أَوْلَى)؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُ الْمَقَالَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ التَّسْلِيمُ بِهَذِهِ الْمَقَالَاتِ، وَلَا رَيْبَ فِي بُطْلَانِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ.

ثُمَّ قَالَ الْمَصْنُفُ: (فَتَفْرِيقُ اللَّهِ بَيْنَ (الْإِيْحَاءِ) وَ(التَّكْلِيمِ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامٍ سَمِعَهُ مُوسَى؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه: ١٣]).

ثُمَّ قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمَنْ قَالَ: الْكَلَامُ مُجَرَّدٌ مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ، يَقُولُ: تَكْلِيمُ مُوسَى إِنَّمَا هُوَ خَلْقٌ لَطِيعَةٌ فِيهِ؛ أَدْرَكَ بِهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى)، و(يقولون: إِنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى لَا يَتَّبَعُ).

فَيَكُونُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى بِكَلَامٍ سَمِعَهُ مُوسَى، وَإِنَّمَا خَلَقَ فِيهِ طَبِيعَةً قَابِلَةً لِذَلِكَ؛ وَذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي أَدْرَكَ بِهَذِهِ الطَّبِيعَةِ لَا يَتَّبَعُ.

فَرُدَّ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ بِأَنَّ مُوسَى حِينَئِذٍ هَلْ (أَدْرَكَ جَمِيعَ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالذَّاتِ أَوْ بَعْضَهُ؟).

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ؛ أَدْرَكَ الْجَمِيعَ؛ (فَيَكُونُ مُوسَى قَدْ أَدْرَكَ جَمِيعَ كَلَامِ اللَّهِ، وَعَلِمَ جَمِيعَ مَا يَتَكَلَّمُ اللَّهُ بِهِ، وَكَلَامُهُ يَتَضَمَّنُ لِكُلِّ خَبَرٍ أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ؛ فَيَكُونُ مُوسَى قَدْ عَلِمَ جَمِيعَ مَا

أخبر به الأولين والآخرين؛ وهذا معلوم الفساد بالضرورة).

ولو لم يكن في فسادهِ إِلَّا ما خَفِيَ على موسى وعَلِمَهُ الخَضِرُ لكان ذلك كافياً في بطلان هذا القول.

ثم قال: (وبالجملة: فنحن نعلم بالاضطرار من دين محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ القرآن كلام الله، ليس كلاماً لغير الله، لا محمد ولا جبريل ولا غيرهما)؛ فقد صرَّح الله عَزَّوَجَلَّ بذلك فقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وهذه الآية نصُّ قاطعٌ في أَنَّ القرآن كلام الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنها تتعلق بالمُنزَّل على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا المُنزَّل سُمِّي (كلام الله)؛ لأنَّ الله قال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] أي المُنزَّل عليك؛ فدلَّ هذا على أَنَّ القرآن كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وليس كلام أحدٍ سواه.

وقد يُضاف هذا الكلام إلى الرُّسول المَلَكِيِّ تارةً، والرُّسول البَشَرِيِّ تارةً أخرى.

فإضافة القرآن الكريم إلى الرُّسول وقعت على نوعين:

- أحدهما: إضافته إلى الرُّسول المَلَكِيِّ؛ وهو جبريل؛ كما قال تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ

رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ [التكوير].

- والآخر: إضافته إلى الرُّسول البَشَرِيِّ؛ وهو محمدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كما قال تَعَالَى:

(﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الحاقة]).

وإضافته إلى الرُّسول المَلَكِيِّ تارةً، والرُّسول البَشَرِيِّ تارةً أخرى؛ لأجل قيامهما

بتأديته وبلاغه؛ فلاجل كونهما مُبَلِّغَيْنِ لكلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أضيف إليهما.

ولم يُصَفِ إليهما على إرادة الإنشاء والابتداء؛ فليست هذه الإضافة إضافة إنشاء وابتداءً أنهما أنشأ هذا الكلام من قبل نفسيهما وابتدءاها.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ: (لَمْ يَقُلْ: (لَقَوْلِ مَلَكٍ أَوْ نَبِيٍّ))؛ وإنما قال: ﴿لَقَوْلِ رَسُولٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]؛ وهذا من أسرار التّصريف القرآني؛ فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جاء بهذه الكلمة في الموضعين (رسول)؛ لأنَّ الرّسول هو المُبلِّغ، ورسالة المُبلِّغ إنما هي في التّبليغ.

فلم يَقُلِ اللهُ: (إِنَّهُ لَقَوْلِ مَلَكٍ كَرِيمٍ)، ولا قال: (إِنَّهُ لَقَوْلِ نَبِيٍّ كَرِيمٍ)؛ بل جاء بلفظ (رسول)؛ للدّلالة على أَنَّ مُهِمَّتَهُما هي البلاغ.

ثمَّ قال المصنّف: (بَلْ كَفَرَ مَنْ قَالَ: (إِنَّهُ قَوْلُ الْبَشَرِ)؛ كالوليد الَّذِي قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] فقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦] أي النَّارَ، (وقول القائل: (إِنَّهُ قَوْلُ مَلَكٍ) مِنْ جِنْسِ قَوْلِهِ: (إِنَّهُ قَوْلُ الْبَشَرِ)؛ كُلُّ ذَلِكَ كَفْرٌ).

وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]؛ و(من): للابتداء.

فقوله تَعَالَى فِي الْآيَةِ: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢] أي ابتداءً هذا الكتاب من الله بتكلمه به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ووظيفة جبريل هي تبليغه؛ وذلك بالنّزول به على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ (فأخبر أَنَّ جبريلَ نَزَّلَهُ مِنَ اللهِ)؛ (كما قال تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]؛ وهذه الآية فيها الإفصاح بأنّ التّنزيل من الرّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وكذلك في قوله تَعَالَى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ٢]، وقوله:

(﴿تَنْزِيلُ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فُصِّلَتْ]، ونظائره كثيرة).

وهذا معنى قول أهل السُّنَّة في اعتقادهم في كلام الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**: (منه بدأ)؛ أي
تكلَّم به حقيقةً، كما في هؤلاء الآيات؛ فـ (مِنْ) في هؤلاء الآيات يُراد بها: ابتداء الكلام
منه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.



قال المصنف رحمه الله:

فصل:

وأما قول القائل: (مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي يَقْرَأُهُ النَّاسُ كَلَامُ اللَّهِ فَهُوَ حُلُولِيٌّ يَقُولُ بِقَوْلِ النَّصَارَى الَّذِينَ يَقُولُونَ بِحُلُولِ الْقَدِيمِ فِي الْحَادِثِ)؛ فهذا يدلُّ على جهله بدين الإسلام ودين النصارى.

أما المسلمون: فإنهم إذا قالوا كما قال الله **تعالى**: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] لم يريدوا بذلك أَنَّ الكلامَ الَّذِي تكلَّم به الرَّبُّ وقام بذاته انتقل إلى القراء؛ فإنَّ الانتقالَ ممتنعٌ على صفات المخلوقين، فكيف على صفات الخالق؟!

والمسلمون إذا سمعوا كلام النَّبِيِّ **صلى الله عليه وسلم** وبلغوه عنه وقالوا: إِنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»؛ كانوا مُبلِّغين لكلام النَّبِيِّ **صلى الله عليه وسلم** بحركاتهم وأصواتهم، لا بصوت النَّبِيِّ **صلى الله عليه وسلم**، ولم يكن ما قام به من كلامه حروفه ومعانيه منتقلةً عنه ولا حالةً فيهم؛ فكيف يُقال: إِنَّ جبريلَ سَمِعَ كلامَ الله من الله، وبلغه إلى رسوله محمَّدٍ **صلى الله عليه وسلم** يكون شيئاً من كلام الله مُنتقلاً عن ذات الله وحالاً بجبريل؟! فضلاً أن ينتقل إلى البشر ويحلَّ بهم؛ بل الكلام كلام مَنْ قاله مُبتدئاً، لا كلام مَنْ قال مُبلِّغاً مؤدِّياً.

وموسى سَمِعَ كلامَ الله من الله بلا واسطةٍ، وأما المسلمون: فإنَّما سَمِعوه من المُبلِّغين عنه، لم يسمعوه من الله **عزَّ وجلَّ**.

والفرق بين السَّماعين ظاهرٌ؛ هذا سماعٌ بواسطةٍ، وهذا سماعٌ بلا واسطةٍ.

كما أَنَّ الشَّمْسَ والقمر والكواكب قد يراها بطريق المباشرة، وقد يراها بواسطة ماءٍ أو مرآةٍ أو جسمٍ صقيلٍ؛ فهذه رؤيةٌ مُقَيَّدَةٌ بواسطةٍ، لم يُبَاشِرْها بالرُّؤيةِ. وكذلك السَّامِعُ لكلام المتكلم من المُبلِّغ عنه هو سَمْعٌ مُقَيَّدٌ بواسطةٍ، لم يباشِرْه بالسمع.

وإذا قيل: (رسول الله بلغ عن ربِّه، وحكى عن ربِّه، وحَدَّثَ عن ربِّه، وروى عن ربِّه) كان صحيحًا.

وإذا قيل: (هذا حكاية القرآن) بمعنى أَنَّ أحداً يُحاكي كلام الله فيأتي مثله: فهذا باطلٌ؛ قال **تعالى**: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

ومن قال: (إنَّ المداد الَّذي في المصاحف والأصوات المسموعة من القراء قديمةٌ أزليَّةٌ) فهو ضالٌّ ضالًّا مبيِّنًا، مُخَالِفٌ لصريح المعقول والمنقول، ولم يقل هذا أحدٌ من أئمة المسلمين، لا أبو حنيفة، ولا مالك، ولا الشافعي، ولا أحمد، ولا جماهير أصحابهم.

كما أَنَّ القول بأنَّه معنى واحدٌ قائمٌ في الذات: قولٌ مُخَالِفٌ لصريح المعقول والمنقول؛ لم يقله أحدٌ من أئمة المسلمين، ولا جماهير أصحابهم. وأمَّا مذهب النَّصارى: فإنَّ عندهم (أَقْنوم الكلمة) هو جوهرٌ قائمٌ بنفسه؛ يخلق، ويرزق، ويغفر، ويرحم، وهو الإله المعبود، وهو المُتَّحد بالمسيح.

فـ (الكلمة) عندهم ليست مجرد صفةٍ قائمةٍ بالمتكلم، ولا الحلولُ عندهم حلول صفة الله في غيره؛ بل نفس المسيح عندهم إلهٌ يغفر ويرحم، ويُقيم القيامة!

فالحُلُول الَّذِي يَقُولُهُ النَّصَارَى يُشَبِّهُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ فِي بَعْضِ الْبَشَرِ: (إِنَّهُ إِلَهٌ)؛ كما تقولُه الغالِيَةُ فِي الْأُثْمَةِ وَالشُّيُوخِ.

فَإِنْ كَانَ فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَقُولُ: (إِنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَدْ صَارَ إِلَهًا) فَهَذَا يَقُولُ بِقَوْلِ النَّصَارَى.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ: فَهَذَا تَحَدَّثُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.
وَهَذِهِ نُكْتَةٌ مُخْتَصِرَةٌ؛ إِذْ كَانَ جَوَابُ هَذِهِ الْوَرَقَةِ مُبْسُوطًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّم.



قَالَ الشَّارِحُ وَقَفَّ السُّنَّةُ:

عَقَدَ الْمَصْنُفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى فَصْلًا لِإِبْطَالِ مَنْ نَسَبَ تِلْكَ الْمَقَالَةَ إِلَى مُوَافَقَةِ النَّصَارَى فِيمَا يَعْتَقِدُونَهُ مِنَ (الْحُلُولِ)؛ فَبَيَّنَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا قَالُوا كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦] وَاعْتَقَدُوا أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ: فَإِنَّهُمْ لَا يَرِيدُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ تَكَلَّمَ بِهِ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْقُرَّاءِ بِخَاصِّيَّتِهِ نَفْسِهَا.

فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْقُرْآنِ صِفَةُ إِلَهِيَّةٍ لَهُ عَزَّوَجَلَّ، وَإِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ بِالْقُرْآنِ، ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَرَأَهُ الْقُرَّاءُ: فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ الْإِلَهِيَّ انْتَقَلَ إِلَى الْقُرْآنِ؛ (فَإِنَّ الْإِنْتِقَالَ مَمْتَنِعٌ عَلَى صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَكَيْفَ)

يقع في صفات الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؟! فَإِنَّ صِفَةَ الْمَخْلُوقِ لَا تَنْتَقِلُ مِنْهُ؛ فَأُولَى أَنْ تَكُونَ صِفَةُ
الله لَا تَنْتَقِلُ مِنْهُ.

وكذلك (المسلمون إذا سمعوا كلام النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** وبلغوه) لم يَقُمْ في أذهانهم
أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ انْتَقَلَ مِنْفَصَالًا مِنْ ذَاتِ النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، وَحَلَّ بِمَنْ بَلَغَ هَذَا الْكَلَامَ؛
فَكَيْفَ يُقَالُ أَنَّ سَمَاعَ جَبْرِيلَ كَلَامِ اللَّهِ مِنَ اللَّهِ وَتَبْلِيغُهُ إِلَى مُحَمَّدٍ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** انْتَقَالَ
عَنْ ذَاتِ اللَّهِ وَحُلُولُ جَبْرِيلَ! فَلَمَّا بَلَغَهُ جَبْرِيلُ انْتَقَلَ مِنْهُ وَحَلَّ بِمُحَمَّدٍ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**!
وَلَمَّا بَلَغَهُ النَّبِيُّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** حَلَّ بِغَيْرِهِ، وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى سِلْسِلَةِ الْآخِذِينَ لِهَذَا الْكِتَابِ
الْعَظِيمِ؟!

فَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا قَائِلَ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

(بل الكلام) هو (كلام من قاله مُبْتَدَأًا)، وَمَنْ بَعْدَهُ فَإِنَّمَا يُبْلَغُهُ وَيُؤَدِّيهِ.

وَإِذَا قُرِئَ فَلَيْسَ الصَّوْتُ صَوْتُ الْبَارِي؛ بَلِ الصَّوْتُ صَوْتُ الْقَارِي، وَذَلِكَ
الْمَسْمُوعُ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

وَلِذَلِكَ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: (الكلام كلام الباري، والصَّوْتُ صَوْتُ الْقَارِي) يَعْنِي أَنَّ
الْكَلَامَ نَفْسَهُ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ **عَزَّ وَجَلَّ**، وَلَكِنَّ الْمَسْمُوعَ مِنْهُ هُوَ صَوْتُ الْقَارِي.
وَكَذَلِكَ يُقَالُ مِثْلُهُ فِيمَا كُتِبَ؛ فَإِنَّ الْمَكْتُوبَ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، وَلَكِنْ لَيْسَ
الْحَبْرُ وَالْمِدَادُ وَالْقُرْطَاسُ مِمَّا يَتَّصِلُ بِالصِّفَةِ الْإِلَهِيَّةِ؛ بَلِ هُوَ مَخْلُوقٌ.

ثُمَّ بَيَّنَّ **رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى** الْفَرْقَ بَيْنَ السَّمَاعِ الْمُبَاشَرِ وَالسَّمَاعِ بِوَاسِطَةٍ؛ فَذَكَرَ:

■ أَنَّ مَنْ سَمِعَهُ مِمَّنْ تَكَلَّمَ بِهِ ابْتِدَاءً: فَهَذَا سَمَاعٌ بِلا واسطة.

■ وَأَمَّا مَنْ بَلَغَهُ وَأَدَّاهُ: فَذَلِكَ سَمَاعٌ بِوَاسِطَةٍ.

(وإذا قيل: (رسول الله بلغ عن ربّه، وحكى عن ربّه، وحَدَّث عن ربّه، وروى عن ربّه) كان صحيحًا) أي أنّه بلغ عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وأدّى ما هو من كلامه عَزَّوَجَلَّ.

(وإذا قيل: (هذا حكاية القرآن) بمعنى أنّ أحدًا يُحاكي كلام الله فيأتي مثله: فهذا باطلٌ)؛ فإنّه لا قُدرة لأحدٍ على أن يُضاهي كلام الله أو يحاكيه.

ومن قال: (إنّ المداد الذي في المصاحف والأصوات المسموعة من القُرّاء قديمة) الأزل؛ بأن يعتقد أنّها من صفة الله عَزَّوَجَلَّ؛ فهذا (ضالٌّ ضلالًا مبينًا، ولم يقل هذا أحدٌ من أئمة المسلمين، لا أبو حنيفة، ولا مالك، ولا الشافعي، ولا أحمد، ولا جماهير أصحابهم).

وإنما نُسب هذا إلى بعض من غلط في فهم هذه المسألة؛ فاعتقد أنّ القول بأنّ القرآن كلام الله يطرد حينئذٍ بأن يقال: (إنّ كلّ ما تعلّق به هو منه)؛ وهؤلاء من الجهلة الذين لم يُفرّقوا بين إضافة (الكلام) إلى المتكلّم به، وبين إضافته إلى مُبلّغه.

■ فإضافته إلى المتكلّم هي إضافة صفة.

■ وأمّا إضافته إلى المُبلّغ له فإنّما هي إضافة تبليغٍ وتأديةٍ ليس إلّا.

(كما أنّ القول بأنّه معنّى واحدٌ قائمٌ في الذات: قولٌ مخالفٌ لصريح المعقول والمنقول؛ لم يقله أحدٌ من أئمة المسلمين، ولا جماهير أصحابهم).

(وأمّا مذهب النصارى: فإنّ عندهم (أقنوم الكلمة)؛ و(الأقنوم) عندهم: كلمةٌ وُضعوها للدلالة على المُتعدّد، ثمّ اختلفوا في تفسيرها:

- فقالوا: (إنّها الصّفات).

- وقالوا: (إنّها الخواصّ).

- وقالوا غير ذلك.

ولذلك هم يزعمون أَنَّهُم يؤمنون بالوحدانيَّة، لكنَّ الأقانيمَ ثلاثة؛ ومنها: (أقنوم الكلمة)؛ و(هو جوهرٌ قائمٌ بنفسه؛ يخلق، ويرزق، ويغفر، ويرحم، وهو الإله المعبود، وهو المُتَّحد بالمسيح؛ فـ (الكلمة) عندهم ليست مجرد صفةٍ قائمةٍ بالمتكلِّم، ولا (الحلول) عندهم (حلول صفة الله في غيره).

بل عندهم أقبح من ذلك؛ فهُم يعتقدون أنَّ (نفسَ المسيح إلهٌ يغفر ويرحم، ويُقيم القيامة!

فالحلول الَّذي يقوله النَّصارى يُشبه قول مَنْ يقول في بعض البشر: (إنَّه إلهٌ)؛ كما تقولُه الغالية في الأئمَّة والشُّيوخ).

(فإن كان في المسلمين مَنْ يقول: إنَّه من القرآن فقد صار إلهًا) أي أنَّ هذا الَّذي يُسمَع أنَّه من القرآن، وصار بذلك مَنْ يُسمَع منه إلهًا: (فهذا يقول بقول النَّصارى).
(وإن لم يكن في المسلمين مَنْ يقول ذلك: فهذا تحدُّث على المسلمين).

وليس في المسلمين مَنْ يقول بهذا المعتقد؛ بل جماع عقيدة المسلمين في القرآن الكريم الَّتِي دَلَّ عليها الكتاب والسُّنَّة: أنَّ القرآن كلام الله عزَّ وجلَّ، مُنزَّلٌ غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود؛ ودلائل ذلك مبسوطةٌ في محلِّها اللَّائق بها.

وكلُّ من خَرَجَ عن طريقة الكتاب والسُّنَّة وقع في الضَّلال؛ كما ترون أنَّ هذه المذاهب المردولة ابتدأت من الخروج عن الكتاب والسُّنَّة باعتقاد أدلَّةٍ تُثبت بها الصِّفات؛ كما نحا إليه ابن كُلاب؛ فجَرَّه ذلك إلى الوقوع في الغلط، كما جرَّ المعتزلة فألزمهم الفلاسفة بالقول بـ (قَدَم العالم).

وهذه الأقيسة العقلية والمسالك المنطقية هي التي تُسمَّى بـ (الكلام)؛ الذي كان يذمُّه السلف، ويحذرون منه.

ولا يعرف بركة المعتقد الصحيح ويُميز حلاوته إلا مَنْ طالع هذه الكتب، أو سَمِعَ كلام مُعتقديها؛ فإنَّه إذا طالع هذه الكتب يرى فيها مِنَ الظُّلْمَةِ الشَّيْءَ الْعَظِيمَ؛ لامتلائها بالمقالات الكلامية دون الأدلة الشرعية؛ فَقَلَّ أَنْ تجد فيها نَصْبَ الأدلة الشرعية على ما يعتقده هؤلاء؛ بل جُلُّ ما يذكرونه هو بناءً على قياسٍ عقليٍّ أو مُقدِّماتٍ منطقية.

وأما كُتُب أهل السُّنَّة والحديث: فتجدها طافحةً مليئةً بدلائل القرآن والسُّنَّة.

واعتبر هذا في قَدْر ما في «العقيدة الواسطية» من دلائل القرآن الكريم؛ فإنَّه ذكر فيها عددًا عظيمًا من الآيات القرآنية مع قِلَّة أوراقها، ورُبَّما طالعت مُجلَّدًا كبيرًا ممَّا دُوِّن في عقائد المُتكلِّمين فلا تكاد تجد فيه إلا نزرًا يسيرًا من الآيات.

وأما الأحاديث: فقد رَدَّها أكثر القوم وأهملوها بدعوى أنَّها أحاديثٌ آحادٌ، وأنَّه لا يُحتجُّ بها في الاعتقاد.

وهذه المقالات بدأت تُطلُّ برأسها على أهل السُّنَّة في هذه البلاد، وابتلعها مَنْ ظنَّ أنَّ تلك العقائد هي عقائد جمهور المسلمين، وأنَّ العقائد التي في هذه البلاد إنما هي العقائد التيمية الوهابية.

وهذا من الجهل البليغ؛ فإنَّنا لا ندعو إلى عقيدة تيمية ولا وهابية؛ بل ندعوك إلى أن تقرأ ما صنَّفه الأقدمون في العقائد من كلِّ مذهبٍ من المذاهب المُعظَّمة؛ ككلام أبي يوسف الأنصاري، ومحمَّد بن الحسن الشَّيباني من الحنفيَّة.

وانظر إلى كلام مالكٍ في كُتُب ابن عبد البرِّ كـ «التَّمهيد»، و«جامع بيان العلم

وفضله».

وانظر إلى كلام الشافعي في كتاب «آداب الشافعي وأخباره» لابن أبي حاتم، وغيره من أصحاب الشافعي؛ كالمزني، والإسماعيلي، والصّابوني.

وانظر إلى كلام الإمام أحمد في كتاب «السنة» للخلال، أو «السنة» لابن عبد الله، أو «الإبانة» لابن بطّة.

ثمّ انظر هل هذه العقائد التي يدين بها أهل هذه البلاد؛ هل هي عقائد تختص بهم انتحلوها عن ابن تيمية وابن عبد الوهاب، أم هي عقائد سنية سلفية؟
لكن الجهل بهذه الأصول العظيمة هو الذي غرّ بعض الشباب؛ فصدّقوا هذه المقالات!

ومرّ معنا اليوم كلام الخطيب البغدادي **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** الذي قرّر فيه أن (الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات)، وأكثر المتكلمين في باب العقائد إذا ذكروا هذا لا يظنون أن أحداً تفوّه بها قبل ابن تيمية! ويوجد جماعة تكلموا في مثل هذا قبله؛ كالخطابي، والخطيب البغدادي، وقوام السنة **رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى**.

لكنّ المكنة في الاعتقاد ضُعفت عند الناس، والمذاهب المردولة قام لها من ينصرها، مع جهل الناشئة بمقالات المخالفين.

ومن أراد أن يرسخ اعتقاده؛ فلا بدّ أن يتعلّم أولاً اعتقاد أهل السنة كاملاً حتّى يتقرّر في نفسه، دون تعريج على مقالات المخالفين.

فإذا استقرّ في نفسه ذلك فليقرأ في كُتب الردّ على المُبطلين؛ حتّى يُميّز الحقّ من الباطل، ولئلا يروج عليه الباطل.

فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَرُوجُ عَلَيْهِ الْبَاطِلَ لَجْهَلِهِ بِهِ، وَرَبَّمَا أَجَابَ إِلَى تَصْحِيحِ مَقَالَةٍ مِنَ الْمَقَالَاتِ ظَنًّا أَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِلْحَقِّ؛ لَجْهَلِهِ بِبُطْلَانِهَا؛ فَهُوَ لَهُ مَعْرِفَةٌ إِجْمَالِيَّةٌ بِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَإِذَا جَاءَ فِي التَّفْصِيلِ تَجَدُّهُ حَائِرًا.

فَلَوْ قَالَ لَهُ قَائِلٌ - مَثَلًا - : (إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّا نُوْمنُ بِالصِّفَاتِ كَمَا جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ) فَسَيَلْتَزِمُ لَهُ بِذَلِكَ.

فَيَقُولُ: (إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ مِمَّا جَاءَتْ فِيهِ الْأَدَلَّةُ تُثَبِّتُ بِلَا تَأْوِيلٍ) فَسَيَلْتَزِمُ لَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُهُ.

ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: (فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**: ﴿يَحْزَنُونَ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]؟ فَإِنَّكَ إِمَّا أَنْ تُثَبِّتَ الْحَسْرَةَ لِلَّهِ، وَإِمَّا أَنْ تُؤَوِّلَهَا)!

- فَرَبَّمَا بَقِيَ حَائِرًا.

- وَرَبَّمَا قَالَ: (تُثَبِّتُهَا كَمَا تَلِيْقُ بِجَلَالِ اللَّهِ)؛ فَيَكُونُ قَدْ قَالَ قَوْلًا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

- وَرَبَّمَا قَالَ: (نَعَمْ، نُوَوِّلُهَا)، وَدَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْحَسْرَةَ لَا تَلِيْقُ بِاللَّهِ **عَزَّوَجَلَّ**. فَيَقُولُ لَهُ: كَمَا قُلْتَ فِي هَذِهِ: (إِنَّهَا لَا تَلِيْقُ بِاللَّهِ **عَزَّوَجَلَّ**) فَكَذَلِكَ أَنَا أَقُولُ فِي غَيْرِهَا: (إِنَّهَا لَا تَلِيْقُ بِذَاتِ اللَّهِ **عَزَّوَجَلَّ**).

لَكِنْ لَوْ كَانَتْ لَهُ مَعْرِفَةٌ رَاسِخَةٌ بِاعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ قَالَ: (إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي ذَكَرْتُهَا لَيْسَتْ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَإِنَّ اللَّهَ **عَزَّوَجَلَّ** لَمْ يَقُلْ: (يَا حَسْرَتِي عَلَى الْعِبَادِ)، فَلَمْ يُضِفْهَا **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** إِلَى نَفْسِهِ؛ فَلَيْسَتْ آيَةً مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَضَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ لِلْفِتَنِ بِالْدُّخُولِ فِي مِثْلِ هَذِهِ

الأُمُور؛ بل يجب عليه أن يتمكّن في معرفة عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة دون تشويشٍ على نفسه بعقائد المخالفين؛ حتّى إذا خلّص إدراكه لعقيدة أهل السُّنَّة نظر بعد ذلك في الرَّدِّ على المُبطلين، وتفنّن في طُرُقِهِ حتّى يكون حصناً واقياً لنفسه، وحصناً واقياً لأهل السُّنَّة والحديث.

وبتمام هذا الكتاب نكون **بِحَمْدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** قد فرغنا من خمسة أسداس البرنامج، وبقي سُدُسٌ واحدٌ؛ فنقول:

وَإِذْ يَبْقَى مِنَ الْأَسْدَاسِ سُدُسٌ فَلَا يَنَأَى عَنِ الصَّبْرِ الْبَصِيرُ
فالبصير العاقل ينبغي له ألاّ يُقَصِّرَ في الصَّبْرِ على إتمام هذه الدُّروس؛ أتمّها الله بخير، ونفعنا جميعاً بها في الدُّنيا والآخرة.
وهذا آخر التَّقرير على هذا الكتاب.
وبالله التَّوفيق.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

تَمَّ إِقْرَاءُ الْكِتَابِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ

بَعْدَ الْعِشَاءِ يَوْمَ الْخَمِيسِ السَّادِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ

سَنَةِ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ بَعْدَ الْأَرْبَعِمِائَةِ وَالْأَلْفِ

فِي جَامِعِ الْإِيمَانِ بِحِى النَّسِيمِ بِمَدِينَةِ الرَّيَاضِ











A series of horizontal lines for writing, spanning the width of the page.

